السياسة الاستثمارية العامة في المملكة

تعتبر وزارة الاستثمار وفقاً لقانون البيئة الاستثمارية رقم 21 لسنة 2022 المرجعية الرئيسية للاستثمار في المملكة. و تهدف سياسة الاستثمار في المملكة الى بناء علاقة طويلة الأمد مع المستثمرين المحليين والاجانب، وبحيث تتحقق الفائدة للاقتصاد من خلال المحافظة على الاستثمار وتنميته وبناء علاقات وترابطات قوية مع الأنشطة الاقتصادية المحلية. كما أن سياسة الاستثمار مبنية على مبدأ حاجة الاقتصاد الوطني الى تنويع الاستثمارات ذات الآثار المختلفة على عجلة التنمية الاقتصادية، الامر الذي يتطلب معه تعزيز مفهوم الخدمة الشاملة المقدمة للمستثمرين من خلال تبسيط إجراءات إقامة المشاريع وتوفير حوافز إضافية ومتفاوتة تعتمد على الأثر النوعي للاستثمارات على الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى تقديم الدعم وتمكين كافة الاستثمارات.

مرتكزات السياسة

ترتكز السياسة الاستثمارية في المملكة على المبادئ التالية:

1. المساواة بين المستثمر الأردني وغير الأردني في الحقوق والامتيازات والواجبات، ومعاملة جميع المستثمرين معاملة عادلة ومنصفة وشفافة.
2. حماية الاستثمارات وعدم التدخل في الأنشطة والحقوق والمصالح المعترف بها قانونا للمستثمر أو الشركة التي تم الاستثمار بها.
3. التحول من مبادئ الرقابة المسبقة الى الرقابة اللاحقة، وفقا لمتطلبات ممارسة الأعمال المعلن عنها مسبقا.
4. تحفيز وتشجيع الاستثمار في المشاريع الريادية والابتكار ومشاريع البحث والتطوير.
5. تهيئة البيئة المناسبة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6. رقمنة وأتمتة كافة الإجراءات والخدمات المقدمة للمستثمرين بعد اعادة هندستها، من خلال منصة تفاعلية واحدة.
7. حماية البيئة والتحول الى الاقتصاد الاخضر والسلامة والصحة العامة ومراعاة المعايير الاجتماعية.
8. ضمان الاستقرار التشريعي للحفاظ على حقوق المستثمرين خاصة فيما يتعلق بالحوافز والمزايا الاستثمارية.

القطاعات المستهدفة في السياسة

تماشياً مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033 والبرامج والخطط التنفيذية الحكومية وبهدف زيادة جودة وحجم الاستثمارات، تهدف السياسة الاستثمارية في المملكة الى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة وممكنة للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

آليات تطبيق السياسة

وضعت وزارة الاستثمار أهدافًا طموحة بكافة المقاييس لجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية وتحفيز الاستثمارات المحلية. ولتحقيق هذه الاهداف تعتمد الوزارة آليات وبرامج من شأنها توفير كافة التسهيلات الممكنة للمستثمر بطريقة تعمل على تبسيط اجراءات رحلة المستثمر في المملكة وتمكين الاستثمارات القائمة، ومن أبرز هذه الآليات:

1. قانون البيئة الاستثمارية والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
2. استراتيجية استثمار وطنية.
3. تقديم الخدمة الاستثمارية الشاملة والخدمات الالكترونية المتطورة والمتكاملة، وفق مدد زمنية محددة.
4. انشاء منصة وقاعدة بيانات وطنية وخارطة استثمارية للفرص والمشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومتابعة تقدم سير العمل في تنفيذها، وتحديث المعلومات الواردة فيها بشكل مستمر.
5. تقديم الخدمات الداعمة بما فيها خدمات ما بعد بدء الاستثمار لتسهيل الاجراءات وتذليل الصعوبات وإزالة المعيقات أمام المستثمرين للبدء في ممارسة نشاطهم الاقتصادي واستمراره.
6. تبني انظمة متقدمة لإدارة العلاقات مع المستثمرين.
7. الاشراف على المناطق التنموية والحرة وتنظيم عملها واعداد وتنفيذ خطط وبرامج تطوير رئيسة توظف الموارد الطبيعية والقدرات البشرية بالشكل الأمثل لتحفيز التنمية الاقتصادية وتعظيم الميزة النسبية لهذه المناطق في مختلف أنحاء المملكة.
8. مأسسة وادارة مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
9. وضع وإدارة اجراءات انشاء صناديق الاستثمار بهدف تنويع آليات الاستثمار.
10. الاستفادة من نتائج مسح الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يجريه البنك المركزي بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة والذي يهدف الى تشخيص وتوفير البيانات عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
11. استقطاب الكفاءات والخبرات المتخصصة للقيام بالمهام الخاصة بالتعامل مع المشاريع الاستثمارية بالشكل الأمثل.